النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه

أ. رفيق بوبشيش

باحث بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة – الجزائر–

ملخص:

تشهد القارة الإفريقية حالة من اللااستقرار ،نتيجة للتوترات بين الأطراف سواء كانت دول أو جماعات، نتيجة لاختلاف الرؤى والمصالح، إلا أن نزاعات نهاية الحرب الباردة اتسمت بالطابع الاثني التي تعد الأكثر حدة من النزاعات بين دولة وأخرى ولعل أبرزها نزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وصل إلى حد الإبادة الجماعية، هذا ما يحاول هذا المقال تحليله من خلال تشخيص النزاع بتحديد أطرافه وسماته.

Abstract:

Continent African Recognition weather of destabilization, sequent of tensions between sides whom stats or clans , sequent variation of views ,but spars of cold war fine severalty with ethnic ness better acuity then internationalism spars majorly democratic congou republic, these what this article try to analysis it.

مقدمة

منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم والمجتمع الدولي يعيش حالة اللااستقرار على أكثر من صعيد، فقد أصبحت النزاعات واحدة من أبرز ملامح السياسة العالمية خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة لاختلاف المصالح وتعارض المواقف، وتنوع التوجهات بين الدول، واختلفت هذه النزاعات من حيث أطرافها وطبيعتها وحدتها، ومداها الزماني والمكاني. وشهد العالم خلال نهاية الحرب الباردة تزايد في معدل النزاعات، فهذه الأخيرة لم تقتصر على الدول فقط بل أخذت شكلا جديدا، يتمثل في النزاع والصراع بين الحكومة والجماعات في الدول المعنية (داخل الدولة) أو نزاعات ذو طابع إثني (جماعة إثنية ضد جماعة إثنية أخرى)، والتي وصلت إلى درجة الإبادة الجماعية لقطاعات كاملة من السكان. فقد صدرت دراسة إحصائية عام 1995 تشير إلى أن 35 دولة قد عانت في ذلك العام وحده من انفجار النزاعات الداخلية[1]، وراح ضحيتها حوالي ألف شخص، بالإضافة إلى ذلك ما يترتب على انتشارها من معانات إنسانية كاللجوء والمجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة، وعمليات القتل الجماعي، و الدراسة

تنصب على النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها أهم بؤرة توتر في القارة الإفريقية، فمنذ استقلالها في بداية الستينات وهي تشهد حالات اللا استقرار وأعمال العنف والتي أخذت عدة أشكال انقلابات عسكرية، اغتيالات سياسية، تطهيرات عرقية، وكانت أخطرها الحربين الأهليتين اللتين عرفتهما البلاد (1997- 1998) (1998- 2003)، فشهدت الدولة عمليات الصراع المسلح على نطاق واسع، إذ مارست الأطراف المتصارعة خلال الحربين عمليات واسعة النطاق، وفقا لمبادئ وقواعد محددة التي وصلت إلى درجة عالية من الإنهاك والاستنزاف المادي والمعنوي، فقد حصدت أكثر من 1.7 مليون ضحية وأكثر من 200 ألف حالات وفاة ناتجة عن أعمال العنف والاغتصاب ونقص الغذاء وانتشار الأوبئة والأمراض...الخ[2].

[1] - All figures taken from International Crisis Group (ICG), Scramble for the Congo: Anatomy of an Ugly War (Nairobi/Brussels: ICG: 2006), p.67.

[2] - Ibid..p.78.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة للبحث عن خلفيات النزاع، من خلال تشخيص مختلف العوامل المتسببة في النزاع وسماته طارحة الإشكالية التالية: **ما هي دوافع النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟**.

و للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

*- ما هي العوامل التي تؤدي للنزاع ؟

*- ما هي دوافع النزاع في الكونغو الديمقراطية، ومصادره؟

*- وما هي تأثيرات العوامل البنائية في النزاع ؟

*- وما هي تأثيرات العوامل النسقية ؟

*- وما هي انعكاسات هذا النزاع على البيئة الداخلية و الإقليمية ؟

وتشمل مجالات هذه الدراسة **مجالا زمانيا** ويمكن تحديده ابتداء من عام 1997، أي منذ قيام الحرب الأهلية الأولى في الكونغو الديمقراطية بقيادة " لوران كابيلا " وحلفائه ضد نظام " موبوتو "، إلى يومنا هذا 2010 ، و**مجالا مكانيا** وهو الكونغو الديمقراطية وهي المنطقة التي تقع في إفريقيا، تشمل مساحة واسعة تقدر بـ 2.3 مليون كلم مربع .

إن طبيعة التركيبة النزاعية والأمنية المتداخلة في الدراسة تقتضي طرح الفرضيات التالية:

1- هناك ارتباط بين الانقسامات الاجتماعية و الانقسامات السياسية، كلما زاد الانقسام الاجتماعي قابله انقسام سياسي.

2- كلما زادت الفجوة في توزيع الموارد، كلما كانت الحالة أميل إلى الصراع.

3- كلما كانت مؤسسات الدولة ضعيفة، كلما زادت حالة عدم الاستقرار. وتستخدم الدراسة نظرية الأمن من خلال المقاربة النقدية لكونها تساعدنا في تشخيص أسباب النزاع وكذا الآثار الناجمة عنها. بالإضافة إلى ذلك تستخدم الدراسة أدوات جمع البيانات: الوثائق (التوثيق) و الجداول الإحصائية، والمنحنيات البيانية والدوائر النسبية.

وسيعالج هذا الموضوع في المحاور التالية: المحور الأول: إطار مفهومي ونظري؛ المحور الثاني: السياق الداخلي لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ المحور الثالث: سمات ودوافع النزاع.

المحور الأول: الإطار المفهومي والنظري

الإطار المفهومي:

تفتقر عديد من الدراسات، والبحوث المختصة بحقل النزاعات الدولية، إلى وجود تعريف واحد وشامل للنزاع. حيث تعددت المصطلحات لوصف العلاقات المتوترة بين الدول، أو بين الدولة وجماعة ما، فقد يستعمل الباحث لدراسة موضوع ما مصطلح النزاع، وتارة أخرى يستعمل مصطلح الأزمة والحرب والتوتر...الخ. يميز الكثير من الباحثين في حقل النزاعات الدولية، بين تصورين للنزاع تصور موضوعي وتصور ذاتي. فالتصور الموضوعي ينطلق من تحديد النزاع على أنه مجرد حالة واقعية أو وضعا تنافسيا، تكون فيه الأطراف المتنازعة واعية بتعارض المواقف الممكنة، والذي يريد فيها كل طرف احتلال موقع يتنافى والمواقع الذي يريد أن يحتله الطرف الأخر، ولهذا فالنزاع يسير وفق معادلة صفرية (رابح/خاسر).

وفي هذا يقول " توماس شيلينغ " T. Shelling إن النزاع هو: مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف الخصوم بواسطة ألفاظ مثل واع، سليم، رفيع، ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح[3]. أما التصور الذاتي فهو يقوم على اعتبار النزاعات كحالة مرضية، وبالتالي يصفه بعض الباحثين على أنه إدراك خاطئ لوضعية موضوعية، أو حالة عدم انسجام في المصالح، وهكذا يعرفه "جون بيرتون" J. Burton النزاع: على أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح ، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على الأطراف، و يشترط أن يقوموا بإعادة النظر إلى بعضهم بعضا بكيفية تجعلهم قادرين على التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها[4].

ويرى"جان ديروزال " J. P. Duroselle فهو يرى بأنه: نزاع بين عدة دول أو وحدات سياسية، في شكل صدام إرادات متناقضة ، ويتضمن موضوع الخلاف رهانا، ويقبل الأطراف

[3] - Thomas Schelling, Stratégie du Conflit, Traduit par Raymond manicacci (Pari, Universitaire de France ,1980) ,p.18.

[4] - John Burton, World society, (London :Cambridge University Press,1980), pp.137,138.

المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان ، ويصاحب النزاع ضرورة وجود أنشطة أفعال انفعالية جماعية ...[5].

ومن خلال استعراض الدراسة لهذه المجموعة من التعاريف يمكن تعريف النزاع على أنه: " تنافر في المصالح أو المراكز، عندما تظهر رغبة كل طرف إنجاز رغباته، وعلى الرغم من أنه يبدأ بأمور قد تكون بسيطة، إلا أنه قد يتطور إلى درجة النزاع المسلح".

1-2- الفرق بين النزاع والمفاهيم الأخرى:

- التوتر: يرى وليد عبد الحي أن التوتر يختلف عن النزاع، فهو يشير إليه على أنه حالة عداء وتخوف وشكوك، و تصور لتباين المصالح أو الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يشمل تعارضا فعليا وصريحا، وجهودا متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض.

فالتوتر حالة سابقة على النزاع، ولكنه ليس كالنزاع، وقد تكون أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، ويرى "مارسيل ميرل" أن التوتر هو: مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة...[6].

2- الأزمة:

تعبر الأزمة عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، على الرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف، ويعرفها " جون سباينر" على أنها: موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر التي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلا ع الحرب[7].

---

[5]- Djerad Abdelaziz, Dualité du Monde Arabe,(Alger: ENAL office des publication universitaires,1987),p.139.

[6] – ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة : دار المستقبل العربي ،ط. 1، 1986)، ص.495.

[7] – مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، (الإسكندرية: الجامعة المفتوحة، 1997)، ص. 23.

وبالتالي نستنتج من خلال هذا التعريف أن الأزمة هي وضع نزاعي يحدث بصورة فجائية، ويتميز بقصر مدته، وتسارع أحداثه مما يجعل أطراف النزاع في وضع حرج، ويتطلب منهم القيام بردود سريعة.

3- الحرب:

من خلال المصطلح يبدو لنا أن الحرب فكرة تتضمن العنف المادي، يعرفها كلوزوفيتش " Clausewitz يعرف الحرب على أنها: أزمة تمس المصالح الكبرى و تتم تسويتها بالدم[8]. أما وجهة نظر " كارل دوتش " K. Deutsch في الحرب بأنها: درجة عالية من العنف المنظم، تحظر له، وتقوم به، معتبرا ذلك عملا شرعيا، يدخل في نطاق أبسط حقوقها[9].

إذن فالحرب هي أعلى مستوى للنزاع، حيث يتصادم فيها الطرفان أو الأطراف عسكريا، فالنزاع إذن يشمل التوتر و الأزمة، و الحرب فهو اشمل و أوسع و أطول أمدا من هذه الحالات الفرعية، فقد يمتد أكثر من نصف قرن على غرار.

الإطار النظري:

عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة تطورا في مفهوم الأمن وطبيعته، متأثرا بواقع النزاعات الدولية، فلم يعد يقتصر على مفهوم الأمن الوطني الذي يمثل المفهوم الأكثر تقليدي، باعتبار أن الدولة هي المرجعية الأساسية للأمن، إذ كان يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار الخارجية، بل امتد ليشمل الأمن الإنساني متخذا الفرد المرجعية الأساسية للأمن، باعتبار الفرد هو الشخص المستهدف من الأخطار، فالأمن الإنساني يعني حماية الأفراد من مجموعة المخاطر التي تهدد حياتهم (الفقر، المجاعة، الأمراض و الأوبئة، القمع السياسي، الاضطراب الاجتماعي)، أو بمعنى آخر التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق و سلامة وحياة الأفراد.

1- المنظور التقليدي:

[8] - ميرل مارسيل، مرجع سابق، ص.496.

[9] - المرجع نفسه.

إن الدارس لحقل العلاقات الدولية يلحظ وجود اتجاهين كبيرين في مجال الأمن والإستراتيجية، وهما كل من الاتجاه الواقعي الذي عرف تكييفات وتحديثات من طرف منظريه الذين أسسوا للمدرسة الواقعية الجديدة، والاتجاه الثاني وهو الاتجاه الليبرالي ومن بعده الليبرالي الجديد.

والمدقق في الأطروحات السابقة يجد أنها تركز على جانبين محوريين وهما :

1- مركزية الدولة في التحليل السياسي والأمني والاستراتيجي.

2- الطبيعة العسكرية للتهديدات التي تواجه الدول.

وبالتركيز على الدعامتين السابقتين وإسقاطهما على مفهوم الأمن فإننا نجد أن مفهوم التهديد (The Concept of Security)لأي دولة يأتي من طرف دولة أخرى في طبيعته العسكرية[10]، وهذا ما نستطيع أن نصطلح عليه"**الأمن ذو الطابع الاستراتيجي**"

غير أنه ومع نهاية الحرب الباردة فرضت مدرسة جديدة في الأمن نفسها على التحليل الأمني، وهي مدرسة كوبنهاقن[11]، التي طورت ما يعرف بمقترب " الأمن الغير تقليدي" و التي عملت على توسيع مجال الدراسات الأمنية من خلال نظريتها في الأمننة مع إسهامات كل من "باري بوزانّ و"أول وايفرّ و"ياب دي وايلد" وآخرون.

2- المنظور الأمني الجديد:

إن الانطلاقة الأولى لتوسيع مفهوم الأمن كانت سنة 1983 مع كتاب باري بوزان تحت عنوان "**الشعب والدول والخوف**" الذي سجل بدايات التحول الأساسي في النقاشات الأكاديمية حول مفهوم الأمن، ثم تم تبني هذا المشروع من طرف "مدرسة كوبنهاكن" التي سميت كذلك بعد مركز أبحاث النزاع و السلام في كوبنهاكن الذي انحدرت منه معظم الأبحاث الداعية إلى توسيع أجندة الأمن الأوروبي[12]. فكرة "الأمننة" التي جاءت بها مدرسة كوبنهاكن تبرز مدى التأثير الواضح لعلم اللغة الاجتماعي على المنظورات الأوروبية في العلاقات الدولية والذي أدى إلى بروز

[10] – لاحظ مثلا المشكلة القائمة بين كل من الجزائر والمغرب/الهند وباكستان/العراق سابقا وإيران...الخ.

[11] متأثرة كثيرا بالثورات المعرفية التي عرفها حقل اللغة وذلك يظهر في تبنيها لمفهوم "تحليل الخطاب"(speech act)

[12]- Mely Caballero Anthony and others, Non-Traditional Security in Asia, (England: Ashgate Publishing Limited,2006),PP.41-42.

تشكيلة واسعة من المنظورات البديلة في السياسة الدولية ومن أهمها فكرة "الأمننة" التي يعتبر كل من "باري بوزانّ و"أول وايفرّ المنظران الأساسيان لها[13].

عرف كل من"باري بوزانّ و"أول وايفرّ الأمننة "كعمل خطابي ناجح" من خلاله يتم بناء فهم شخصي متبادل ضمن جماعة سياسية لمعالجة شيء كتهديد وجودي لهدف قيم محدد لأجل السماح بالقيام بإجراءات استثنائية مستعجلة للتعامل مع التهديد، وقد حددت مدرسة كوبنهاكن خمسة (05) أصناف أساسية للأمن وهي الأمن عسكري وبيئي واقتصادي واجتماعي وأمن سياسي، وتكون المسألة ذات طابع أمني إذا مست أي جانب من هذه الجوانب الخمسة ، كالتهديد الذي يواجه وجود الدولة (تهديد عسكري)، أو السيادة الوطنية أو الأيديولوجيا (الأمن السياسي)، أو الاقتصاد الوطني (الأمن الاقتصادي)، أو الهوية الجماعية (الأمن المجتمعي)، أو الأنواع والانتظام البيئيين (الأمن البيئي).

2- المحور الثاني: السياق الداخلي لجمهورية الديمقراطية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية عاصمتها كينشاسا[14]، وهي منطقة تقع في إفريقيا، تشمل مساحة واسعة تقدر بـ 2.3 مليون كلم مربع ، أي حوالي ثلاث وثلاثين مرة من مساحة دول" البنيلوكس"، وأربع مرات من مساحة فرنسا، و أكثر مرتين من كيبيك (كندا) ، أي ما يعادل أوروبا بأسرها، وسميت بجمهورية الكونغو الديمقراطية لتمييزها عن الكونغو الذي عاصمته برازافيل أو (جمهورية الكونغو). وهي تعد ثاني أكبر مساحة في إفريقيا بعد الجزائر، إذ يحدها من الغرب الكونغو- برازافيل -، ومن الشمال جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان ، ومن الشرق أوغندا، رواندا، بوراندي، تنزانيا وجنوبا زامبيا أنغولا، وهي منطقة مغلقة باستثناء بعض الكيلومترات من السواحل المطلة على المحيط الأطلسي[15]. كانت الكونغو الديمقراطية تابعة لمملكة الكونغو

[13] - Holger Stritzel," Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond", European Journal of International Relations, (2007), PP. 357-358.

[14] - كانت تسمى الزائير سابقا .

[15] -"Congo-Kinshasa",<www.TLFq.ulaval.,Ca/axl/Afrique/czaire.htm.>, 25-09-1999 , (2010/11/11).

الكبيرة، وقد خضعت مملكة الكونغو لحكم الملك "ليوبولد الثاني"[16]، والحكومة البلجيكية على التوالي. وقد عرفت الشعوب الكونغولية برفضها للاستعمار الأوروبي، مما أدى إلى ظهور نزاعات تحررية قادها الداعية الكونغولي فرانسيسكو كسولا اتخذت صبغة دينية، ولكنها قوبلت بوسائل ردعية شديدة، مما زاد من روح القومية فانخرط الكونغوليون بمختلف طبقاتهم الاجتماعية والمهنية في حركة المطالبة بالتحرر ونيل الاستقلال وتسلم زمام إدارة البلاد، وبلغت المطالب الوطنية مداها ما بين 1955 و1959 مما دفع " بودوان " ملك بلجيكا إلى زيارة الكونغو لأول مرة، فتحولت هذه الدعوات بمرور الوقت إلى مطالب سياسية ، حيث نادت منظمة " أباكو" بزعامة جوزيف " كازافوبو" الكونغولية برفض الخطة الثلاثية للتحرر التدريجي وأصرت على المطالبة بالاستقلال. و بعد الاجتماع الذي انعقد في بروكسل من شهر جانفي 1960 مع رموز الحركة الوطنية الكونغولية بقيادة " أباكو" فتم الاتفاق على الاستقلال يوم الثلاثين من شهر جوان 1960، ليصبح " جوزيف كازافوبو" رئيسا للكونغو و"باتريس لومومبا "رئيسا لحكومتها، وبذلك دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية في فوضى سياسية و اقتصادية، فقد شهدت غياب المؤسسات السياسية و انتشار أشكال الفوضى والنهب...الخ.

الخريطة الإثنية والاقتصادية:

1 – الخريطة الإثنية:

تعتبر الإثنية عنصرا بالغ الأهمية في نشوء النزاعات، حيث تتم صياغة مطالب وأهداف النزاع على أساس مصالح وأهداف الجماعات الإثنية المشاركة. وتمثل هذه المطالب والأهداف الإثنية الإطار الأيديولوجي لمواقف الأطراف المتصارعة، فإن الإثنية تكاد تمثل العنصر الأكثر أهمية من بين العناصر المسببة في النزاع، وبدونها لا يمكن أن ينشب النزاع، أو أن تستمر لفترة طويلة، و يشير مفهوم الإثنية إلى " جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي

[16]– ليوبولد الثاني، ثاني ملوك بلجيكا حكم بين عامي (1865–1909)، اسمه الكامل ليوبولد لويس فيليب ماري فيكتور، ولد سنة 1835.

سمات أخرى مميزة، بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية"[17]. وهناك خاصيتان رئيسيتان تميزان الجماعات الإثنية من الناحية الاجتماعية، و عضوية الجماعة الإثنية هي عضوية غير تطوعية، فأفراد الجماعة يولدون فيها، ويرثون خصائصها الإثنية المختلفة، مثل الدين واللغة ولون البشرة، كما تتميز الإثنية بتمركز حول الوعي المشترك والإحساس بالهوية والانغلاق[18].و الإثنيات في الكونغو الديمقراطية، نشأة في إطار النشأة الاصطناعية للدول الإفريقية في عهد الاستعمار الأوروبي، وقد أدت هذه النشأة إلى عدم التطابق الخريطة الإثنية والسكانية للدولة، إذ أصبحت الدولة عبارة عن كيان سياسيي يضم خليطا متنافرا من القوميات والقبائل والطوائف، فسكان دولة الكونغو الديمقراطية الذين يقاربون ستون مليون نسمة يوزعون على مجموعات إثنية مختلفة، ولقد حاول بعض الباحثين في الأنثلوبوجيا إنشاء خريطة لهذه الإثنيات ، إلى أنهم لم يتمكنوا من إيجاد تعريف واحد متفق علية يمكن من خلاله تصنيف مختلف سكان هذا البلد[19]، فالأصول الإثنية تختلف باختلاف المناطق التي يتواجدون فيها، فقد عرفت فترة الاستعمار في إطار دولة الكونغو البلجيكية 450 قبيلة، وتعد دراسة Vansina[20] من أهم الدراسات التي حاولت تحديد الخريطة الإثنية في الكونغو الديمقراطية، إذ نشر في كتابه تحت عنوان " **مقدمة في أنثوغرافيا الكونغو الديمقراطية** " التي نشرت في عام 1966 والذي يرى فيها أن الكونغو الديمقراطية عرفت 6095 قبيلة قبل الاستعمار، ثم انخفض عددها تدريجيا بعد فترة الاستعمار البلجيكي للبلاد إذ تقلص عددهم إلى مابين 504- 559 في عام 1947 إلى أن وصل عددها إلى مابين 263-448 في عام 1959[21].

[17]- روزا أسماعيلوفا، المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية....هل يمكن حلها؟، ترجمة مصطفى الرزاز(القاهرة: دار الثقافة الجديدة،2001)،ص.22.

[18]- المرجع نفسه.

[19] - Jewsiewicki Bogumil , Les pratiques et l'idéologie de l'ethnicité au Zaïre; quelques réflexions historiques (Indiana Universtiy Press,1984), p. 103.

[20]- Ibid.

بالإضافة إلى ذلك توجد جماعات من الإثنيات الصغيرة ومنها: بانزا، لوندا، كبا، البنغالا, النانديي، النهاوند، تيكي ، هيما .....الخ. وتصنف هذه الجماعات الصغيرة إلى أربعة مجموعات وهي: مجموعة السوداني، مجموعة النيلية، مجموعة هامتي، مجموعة الأقزام[22].

2- الخريطة الاقتصادية:

يُعد النحاس أهم المعادن في الكونغو الديمقراطية، ويعدّ هذا القطر في مقدمة الأقطار المنتجة لهذا المعدن، وتُعدّ أيضًا المنتج الأول في العالم للماس الصناعي، وهو ثاني مُنتَج معدني في البلاد، كما تنتج كذلك النفط من حقول بحرية قرب الساحل، وتشمل المنتجات المعدنية القيمة اقتصاديًا الكادميوم، والكوبالت والذهب والمنغنيز والفضة والقصدير. كما تزخر جمهورية الكونغو الديمقراطية من احتوائها على ثورة غابية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك إلى امتلاكها لأكبر نهر في إفريقيا وهو نهر الكونغو الكبير.

المحور الثاني: سمات النزاع ودوافعه

1- سمات النزاع:

يرى المتتبع لمسار النزاع في الكونغو الديمقراطية بأن له سمات تميزه عن النزاعات الأخرى وذلك من خلال النقاط التالية:

1-1-ارتباط النزاع بمرحلتين:

بعد إعلان موبوتو عن قيام نظام ديمقراطي في الكونغو الديمقراطية، كانت تعيش كل من رواندا و بورندي الجارتين حربا أهلية أخذت في رواندا شكل إبادة من طرف مجموعة من الهوتو المتعصبين ضد التوتسي[23]، أما بورندي فقد شهدت إبادة من جهة معاكسة من خلال قيام حكومة بورندي بقيادة توتسية بإبادة ضد الهوتو، ونظرا لهذا الظرف في البلدين[24]، اضطر "الهوتو "

[22] - Ibid.

[23]- شهدت رواندا أكبر إبادة ضد التوتسي سنة 1994 حيث قدرت بحوالي 800 ألف ضحية .

[24]- Richards Paul, Fighting for the Rain Forest: War, Youth and Resources in Sierra Leone, (London, 1999), p.5.

(بوراندي) إلى اللجوء إلى منطقة "كيفو" الجنوبية بمليشياتهم المسلحة، أما التوتسي (رواندا) فقد لجئوا إلى شرق الكونغو الديمقراطية[25].

وقد جعل هذا النزوح الكبير إلى الكونغو الديمقراطية الحكومة الكونغولية بقيادة موبوتو غير قادرة على مواجهة الموقف على الإطلاق، وبالتالي لم تتمكن حتى من حماية حدودها من الهجمات التي تأتيها من البلاد المجاورة، ما دفع القوات الرواندية تدعمها وحدات من الجيش الأوغندي إلى احتلال كل المنطقة المكشوفة غرب الغابة ومطاردة اللاجئين الهوتو إلى طريق الغابتين المؤديتين إلى مقاطعة كيسانجاني على مسافة 800 كم داخل الكونغو الديمقراطية، في الوقت نفسه قام مجموعة من المرتزقة السودانيين من التوغل داخل الكونغو الديمقراطية، بينما ظهرت أصوات داخل الكونغو الديمقراطية بقيادة كابيلا تطالب بإسقاط موبوتو عام 1997[26]، وفعلا استطاع شن حرب كللت بالنجاح، حيث وصل بجيشه الصغير العدد إلى مشارف العاصمة كينشاسا في الفاتح من شهر ماي، وانضمت إليه وحدات من جيوش رواند وأوغندا وبورندى، فتمكن من السيطرة على العاصمة، وإعلان نفسه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية بموافقة من مؤيديه الروانديين والأوغنديين. ولم يدم حكمه كثيرا فقد تم تصفيته من طرف أحد حراسه، ليستلم بعد ذلك ابنه جوزيف كابيلا الحكم، فلم تلبث هذه الأخيرة حتى وجدت نفسها من جديد في مواجهات مسلحة بين الحكومة الكونغولية والمتمردين في كل من إقليم كيفو، وشمال البلاد الغنيتين بالمعادن.

1-2- الآثار المترتبة على النزاع:

نتيجة للحربين الأهليتين التي عرفتهما الكونغو الديمقراطية، انهارت دولة الكونغو الديمقراطية بمختلف أبنيتها السياسية و الاجتماعية، حيث ساهمت في تعطيل وظائف الدولة في مختلف المجالات، ففي المجال السياسي انهارت المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية والقضائية[27]، وفي المجال الأمني انهارت سيطرت الجيش على الأمن في البلاد خاصة في مقاطعين (ايتوري، وكيفو).

---

[25]- David Birmingham, Kwame Nkrumah: The Father of African Nationalisme, (London, 1998), p.45.

[26]- كان كابيلا مساعدا سابقا للرئيس باتريس لومومبا وقائدا عسكريا للثورة الماوية.

[27] -Thomas Turner, "The Kabilas' Congo," Current History, Vol.100, N°.645, (May 2004). p.215.

أما في ما يخص حصيلة الضحايا نتيجة الحربين، فقد اعتبرت مأساة حقيقية إلى الشعب الكونغولي، الذي لم يفهم أسبابها، فمنظمة **"انترناشيونال ريسكيو كوميتي"**[28] ترى أن 1.7 من سكان شرق البلاد كانوا ضحايا ويلات الحرب[29]، فحين أحصت **" اللجنة الدولية للإنقاذ "** العاملة في الكونغو الديمقراطية ضحايا الحربين 380000 كونغولي في الفترات الممتدة من 1998- 2004، كما أجرت نفس اللجنة سلسلة من الدراسات في الكونغو الديمقراطية، إذ نشرت تقريرها في عام 2000، حيث قدرت عدد الضحايا 1.7 مليون شخص مابين عامين 1998- 2000 نتيجة الحرب الدائرة في شرق البلاد، فحين ترى أن حوالي 200 ألف من تلك الوفيات كانت نتيجة لأعمال العنف المباشرة في الكونغو الديمقراطية، والغالبية العظمى كانت ناجمة عن تدمير البنية الصحية والتحتية، والإمدادات الغذائية[30].

1-3- تمركز النزاع:

تعتبر مقاطعة كيفو (الشمالية، والجنوبية) الواقعة في الجزء الشرقي من الكونغو الديمقراطية محورا جغرافيا رئيسيا، لأكثر الحروب ضراوة وتدميرا في كل من وسط إفريقيا، وفي كلا الحربين الأهليتين التي عرفتهما الكونغو الديمقراطية (1997-1998)، (1998-2003)، إذ أن هاتين الحربين يعود جذورهما إلى مقاطعة كيفو، على الرغم من تصاعد عمليات الحرب في كل تراب الكونغو الديمقراطية، إلا أن معظم الاشتباكات تحدث في هذه المقاطعة هذا من جهة[31]، أما من جهة أخرى فإن سبب تمركز النزاع في هذه المنطقة، فهو راجع إلى ما تزخر به هذه المنطقة من ثراء بالموارد الطبيعية الثمينة، كما تعد المنطقة موقع جيوستراتيجي باعتبارها أفضل طرق المواصلات إلى البلدان المجاورة بالنسبة إلى أجزاء الكونغو الوسطى والغربية.

2-دوافع النزاع:

[28] - منظمة " انترناشيونال ريسكيو كوميتي " هي منظمة أمريكية غير حكومية

[29] - Thomas Turner , op.cit, p.51.

[30] - All figures taken from International Crisis Group (ICG), Scramble for the Congo: Anatomy of an Ugly War (Nairobi/Brussels: ICG: 2006), p.67.

[31] -"Ninth Report of the Secretary-General on the United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of the Congo," New York: UN Documents, (2001).p.55.

تعددت دوافع النزاع في الكونغو الديمقراطية، بتعدد دوافع كل طرف، لذلك ستحاول الدراسة التركيز على الدوافع الداخلية للأطراف الكونغولية، ثم التطرق إلى دوافع الأطراف الخارجية[32].

2-1- الدوافع الداخلية:

تلعب عوامل البيئة الداخلية دورا محوريا في إثارة النزاعات الدولية، فهي التي تمهد المناخ الملائم لاندلاعها. وبشكل عام فإن المقصود بدوافع البيئة الداخلية هما ثلاثة أنواع من الدوافع هم: دوافع مرتبطة بالبيئة السياسية، وتتمثل أساسا في الصراع على السلطة، أما الدافع الثاني والثالث فيتمثلان في الدوافع الإثنية والاقتصادية، والتي تلعب دورا في إثارة المعارضة الداخلية ودفع قطاعات من الشعب على اللجوء نحو العنف المسلح.

2-1-1- الصراع على السلطة:

يعد الصراع على السلطة في الكونغو الديمقراطية، من أحد الدوافع الرئيسية لما شاهدته الكونغو الديمقراطية من فوضى، ومن حرب أهليتين دفع ثمنها الشعب الكونغولي منذ استقلال الكونغو الديمقراطية عن بلجيكا في عام 1960، وهي تعيش دوامة الصراع على السلطة لأن الدولة عاشت دوامة من العنف السياسي بداية من تمرد الشرطة في عام 1960[33]، وانفصال مقاطعتين كاتنغا وكانساجي، واغتيال " باتريس لومومبا"، بالإضافة إلى ذلك حركات التمرد الأخرى[34]، وكان ذلك بسبب السياسات الاستعمارية التي كانت تنتهجها بلجيكا، حيث سمحت الحكومة البلجيكية بتأسيس أحزاب سياسية، إلا أن ما نلمس في معظم الأحزاب السياسية، أنها كانت تقوم على أساس القبيلة أو العرق، والذين اعتبرا متغيرين أساسيين للوصول إلى السلطة، نهيك عن عدم وجود تحول سياسي سليم من الحكم الاستعماري إلى النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى ذلك الأدوار السياسية الأخرى التي كانت تلعب في ظل الحرب الباردة، هذه

[32] – نقصد بها الأطراف الإقليمية، والدولية.

[33] – المرجع نفسه.

[34] – من أهم حركات التمرد التي عرفتها الدولة الكونغولية، تمرد Mulelist، تمرد في مقاطعة كيفو 1964- 1968، هجمات على مقر الدرك 1977.

الأوضاع كانت بداية سيئة لأداء النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية[35]، وفتحت الباب على مصراعيه للصراع على السلطة.

2-2-2- الدافع الإثني:

تعتبر الإثنية محركا رئيسيا للنزاعات الدولية، بحكم أنها تبلور إلى حد كبير الأهداف التي تسعى الجماعات الإثنية إلى تحقيقها في الصراع، ولذلك فإن الحروب والنزاعات الإثنية تستند وبالذات في بدايتها على استقطاب إثني حاد داخل المجتمع، مما يسمح للقادة الإثنيين بتعبئة الموارد وحشد أبناء الجماعة الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك نمو الإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة، بداية الطريق نحو انفجار النزاع في مجتمع ما، ويكون هذا الإحساس بمثابة النواة التي تنمو بصورة تدريجية، لذلك يذهب " تيد روبررت جار"[36] على إن نمو هذا الإحساس وتطوره يتوقف على العديد من السمات، ويتمثل أولها في درجة الضرر الجماعي التي تتعرض لها جماعة أو جماعات إثنية معينة، وهو الضرر الذي يثير الشكوى لدى أعضاء الجماعة الإثنية، ويبلور تصوراتهم عن وجود مصلحة مشتركة في العمل الجماعي، ويتمثل الضرر في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضاء الجماعة من الحياة المادية المثلى أو الصعود السياسي بالمقارنة مع الجماعات الأخرى. وهذه العوامل هي التي يستخدمها قادة الجماعات الإثنية في تعبئة جماعتهم للعمل السياسي.

لنجد أن العامل الإثني كان دافعا من دوافع قيام النزاع في الكونغو الديمقراطية، لكونه مركب من عدة عوامل متداخلة بشكل تلقائي، إذ شكلت الإثنية من خلال الحربين التي شاهدتهما الكونغو الديمقراطية وقود للنزاع[37]، من خلال الأحقاد والعداء بين مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية القاطنة في الكونغو الديمقراطية، والتي أستغلها

[35]- M. Martin, History of Central Africa: The Contemporary Years since 1960 (London: Longman, 1998), PP.29.30.

[36]- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا،(بيروت: مركز الدراسات العربية،1999)،ص.68.

[37] - M. Nduru, " Rights: Uganda and Congo in Sights of Global Criminal Court," Inter Press Service English News Wire, January 31, 2005,P.12.

حكام جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإذا عدنا لسياسات الحكام في استغلال الورقة الإثنية، لنجدها استغلت في إدارة الحروب ، فمنذ استقلال الكونغو تعاقب على الحكم فيها ثلاثة رؤساء هم جوزيف كازافوبو(Kazafobo Joseph) وموبوتو (Mobutou) ولوران كابيل(Kabila Loren) عملوا على التلاعب بالورقة الإثنية وتسيير الحكم بهذا الأساس[38]. حيث أن موبوتو اتبع سياسة اتجاه إدارة الحكم قائمة على أساس تحويل الدولة إلى ملكية خاصة له، بالإضافة لذلك انتهاجه لسياسة فرق تسد، من خلال إسناد مقاليد الدولة لأقاربه، نهيك عن عدم وجود عدالة في توزيع الموارد الطبيعية على سكان الكونغو الديمقراطية، و نتيجة لذلك نمت حركات إثنية معارضة لهذه السياسة، والتي استندت إلى قواعد إثنية[39]. أما غريمه كابيلا فلم تختلف سياسته عن سياسة موبوتو، إذ قدم جميع المناصب الحساسة لأبناء جماعته الإثنية " **البالوبا** " الأمر الذي اعتبرته الجماعات الأخرى تعديا على حقوقها وحرمانها منها[40].ونتيجة لهذا جاءت الحرب الثانية (1998-2003)، لتعبر من جديد على التوتر الإثني في شرق الكونغو الديمقراطية[41]، والتي كانت نهاية هذه الحرب الثانية اغتيال "كابيلا " في 2001 واستلام ابنه جوزيف كابيلا للحكم.

2-2-3- الدافع الاقتصادي:

يلعب العامل الاقتصادي في قيام النزاعات الدولية دورا كبيرا، باعتباره بصورة كبيرة الهدف المسطر من مختلف الجماعات المتصارعة، بل أكثر من ذلك يوجد من يربط بين

[38]- الشيماء علي عبد العزيز، الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، جانفي 2001، ص .211.

[39]- Patrick Chabal and Jean-Pascal Daloz, Africa Works: Disorder as Political Instrument (Oxford: James Currey, 1999), p.45.

[40] - علي، مرجع سابق، ص 155.

[41] - قبل مرور عام على وصول كابيلا للسلطة ، قامت ميليشيات " الماي ماي " بالتعاون مع القوات الحكومية الكونغولية بتوجيهه ضربات مسلحة إلى قبائل "البانيا مولينجي " المستوطنة في شرق الكونغو الديمقراطية.

قيام النزاع و وجود الثروات الطبيعة، فالصندوق النقد الدولي نشر تقريرا يشير إلى أن أكثر الدول النامية المعرضة لخطر الحروب الأهلية، هي الدول الغنية بالموارد الطبيعية[42].

وحينما نسقط ذلك على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنجد البلد غني بمختلف الموارد الطبيعية والتي تقدر بـ300 مليار دولار [43]، فقد أسالت هذه الموارد الطبيعية لعاب مختلف المجموعات المتصارعة في هذا البلد، سواء كانت داخلية أو عابرة للقارات عن طريق الشركات المنتشرة داخل البلد تحت غطاء الاستثمار، لذلك اعتبرت دافعا لقيام الحربين الأهليتين التي عرفتهما البلاد، إذ أشارت صحيفة **"كريستيان ساينس "** الأمريكية أن الموارد الطبيعية هي التي تغذي النزاع المندلع في الكونغو الديمقراطية، كما وضع تقرير للأمم المتحدة الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية الدافع الرئيسي في إثارة النزاع في هذا البلد[44].

وتتم عملية تهريب المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية من طرف الجماعات المسلحة عن طريق البلدان المجاورة، ومن ثم ليتم بيعها إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتي بدورها تنقلها إلى أسواق شرق آسيا[45].

كما ساهم التخلف الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تأجيج النزاع تحت تأثير العديد من العوامل، وهي: المشكلات الاقتصادية الحادة والتي تنجم بسب تخلف الهياكل الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد على

---

[42] - Collier. Paul, " Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy",Washington, D. C.: The World Bank. Internet document: http://www.worldbank.org/research/conflict/papers/civilconflict.htm (16/11.1010).

[43]- Ibid.

[44] - Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo. Internet document: http://www.un.org/News/dh/latest/drcongo.htm , (16/11/1010).

[45] – سوق ماليزيا، الصين ، الهند ، تايلاند.

الأرض، مما يتسبب بدوره في نشوب توترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية.

2- الدوافع الخارجية:

على الرغم من أن الصراع في الكونغو الديمقراطية تجد أسبابها الرئيسية في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى أن العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في تفجير النزاع، وواقع الأمر، إن التدخلات الخارجية في النزاع في الكونغو الديمقراطية كانت مدفوعة على الدوام بالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية، وتختلف أهداف التدخل الخارجي من حالة إلى أخرى، إلا أن أهداف التدخل من جانب القوى الإقليمية والدولية تنحصر عادة في مساعدة نظام موال، أو دعم جماعة معارضة، أو محاولة الحصول على موارد طبيعية إستراتيجية أو الحفاظ عليها، أو الحصول على مواقع استراتيجي أو الحفاظ عليه، ويكون هذا التدخل الخارجي مباشرا أو غير مباشر، فالتدخل الغير المباشر يكون من خلال تزويد النظم الحاكمة وجماعات المعارضة بمختلف الأسلحة من أجل تدعيم موقعا في النزاع، أما التدخل المباشر فيكون باستخدام القوة العسكرية، إذ وجدت هذه القوى أن السبيل الوحيد لضمان مصالحها وللتحكم في مسار القتال يتمثل في التدخل العسكري[46].

لذلك تتعدد الدوافع الخارجية بتعدد دوافع الأطراف المتورطة في النزاع و أشكال تدخلها لذلك الدراسة تقسم الدوافع الخارجية طبقا لدوافع الأطراف الإقليمية والأطراف الدولية:

1- الأطراف الدولية:

تبنت القوى الخارجية الدولية سياسات متباينة تجاه النزاع في الكونغو الديمقراطية، بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التي تحرك سياسة كل قوة منها اتجاه هذا البلد، وكذلك بما يتناسب مع التحديات والتهديدات التي تجابهها مصالح تلك الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت لها مصالح اقتصادية وإستراتيجية في آن واحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فعلى الصعيد الاقتصادي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على بعض احتياجاتها من الماس والكوبالت والمنغنيز من الكونغو الديمقراطية، أما التدخل الفرنسي في البلد فقد كانت أكثر القوى الأوربية

[46] - F.Ugboaj Ohaegbulam, The United States and Africa after the Cold War, Africa Today, Vol.55, N°.15, (2001), p.55.

اهتماما بالكونغو الديمقراطية[47]، وذلك بحكم تاريخها الاستعماري في القارة الإفريقية، والسياسات الفرنسية تركز على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية، من خلال تدعيمها للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية وباعتبار الكونغو الديمقراطية تندرج ضمن الدول الفرانكفونية[48]. أما التدخل الإسرائيلي في الكونغو الديمقراطية، فكان نابع من دوافع اقتصادية تتمثل في تأمين الموارد الأولية، بالإضافة إلى ذلك تأمين مياه النيل باعتبار البلد هو منبع النهر.

2- الأطراف الإقليمية:

لم تقتصر التدخلات الخارجية في نزاع الكونغو الديمقراطية على القوى الدولية الكبرى من خارج إفريقيا، ولكن تدخلت قوى إقليمية مجاورة في النزاع في هذا البلد، فقد وصل لوران كابيلا إلى الحكم من خلال الدعم السياسي و العسكري الواسع الذي حصل عليه من كل من رواندا وأوغندا و أنجولا[49].

تدخل القوى الإقليمية في نزاع الكونغو الديمقراطية نابع من دوافع وأهداف كل بلد، فأوغندا التي تجمعها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية حدود من الجهة الشرقية، لعبت دورا كبيرا في النزاع الدائر في البلد، و تتجلى أهداف هذا البلد في النقاط التالية:

1*- بناء نظام إقليمي تهيمن عليه أقلية التوتسي، من خلال سيطرتها على منطقة البحيرات الكبرى، خاصة بعد نجاح التوتسي في الوصول إلى الحكم في كل من رواندا وبورندي[50]، وقد ارتبطت هذه التطلعات في الأساس بالصراع الدائر في الكونغو

[47]-Daniel Bon, French Intervention in Africa: Dependency or Decolonization, Africa Today, ol.45, N°.60, (2004), p.45.

[48]- محمد عيسى الشرقاوي، " التحرك الصيني في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 72، افريل 1983، ص. 152.

[49]- عبد الله الأشعل،" صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات الكبرى"، السياسة الدولية، العدد 134،(أكتوبر 1998)، ص.219.

[50]- ماجدة الجندى ومحمد قنديل، "مستقبل أوغندا السياسي في شرق إفريقيا"، السياسة الدولية، ع.87(جوان 1979)،ص.129.

الديمقراطية بين قوات الحكومة الكونغولية وقوات المعارضة، ولاسيما أن قبائل التوتسي الكونغولية في شرق البلاد كانت تلعب دورا هاما في الصراع الداخلي[51].

2 *– أما الدافع الثاني فيكمن في السيطرة على الموارد والخيرات التي تزخر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة مادة الذهب، إذ يعتمد اقتصاد أوغندا على تصدير مادة الذهب إلى الأسواق الخارجية.

3*– ويتمثل الدافع الثالث في اتهام أوغندا للحكومة الكونغولية بإيوائها للحركات المتمردة المسلحة وفي مقدمتها حركة "جيش الرب"[52]، والتي تأخذ من أراضي الكونغو الديمقراطية مواقع خلفية لضرب حكومة أوغندا ، ويتألف جيش الرب أساسا من أفراد قبيلة " الاتشولى" المقيمين في مناطق الحدود السودانية–الأوغندية[53]. أما رواندا التي تعد رغم صغرها طرفا أساسيا في النزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتستند دوافع تورطها في النزاع، في تأمين حدودها مع الكونغو من الضربات التي توجهها لها ميليشيات الهوتو، والتي تأخذ من مقاطعة كيفو شرق الكونغو الديمقراطية كقواعد أساسية هذا من جهة[54]، ومن جهة أخرى السيطرة على الموارد والثروات التي تزخر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبار أن رواندا فقيرة من الموارد الطبيعية[55].أما بالنسبة لبوراندي وزيمبابوي فدوافعهما لا تختلف عن دوافع سابقاتها رواندا وأوغندا، فالأولى تريد تأمين حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية من الضربات التي توجهها لها ميليشيات الهوتو البوراندیين، بالإضافة إلى ذلك السيطرة على الموارد الطبيعية المتواجدة في الكونغو الديمقراطية، و دوافع الثانية التي دخلت إلى جانب الحكومة الكونغولية، فيتمثل في

[51]– "دولة التوتسي الكبرى في وسط إفريقيا " ملف الأهرام الإستراتيجي، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) السنة الثالثة ، العدد 25، 1997، ص.8.

[52] – هذه الحركة تحالفت مع حكومة كابيلا الأب.

[53] - Ropert Lowry, "Uganda three-Sided War of Attrition", Jane Defence Weekly, Vol. 26, N°.13 (25 sep1996), p.41.

[54]- Peter J. Schraeder, "Cold War to Cold Peace: Explaining U.S.-French Competition in Francophone Africa," Political Science Quarterly, Vol.115, N°.3 (2000), p.15.

[55] -Ibid.

أطماع الرئيس الزيمبابوي في لعب دور إقليمي في المنطقة، تمثلت عن السيطرة على الموارد الأولية في هذا البلد. بالإضافة إلى ذلك كانت دوافع دخول أنغولا و ناميبيا إلى مستنقع النزاع في الكونغو الديمقراطية، فدافع انغولا ينبع من اتهامها لحكومة كابيلا الأب في مساندتها وإيوائها للحركة المتمردة " يونيتا"[56]، والتي تأخذ كذلك من أراضي الكونغو الديمقراطية مواقع خلفية لضرب أراضيها. أما ناميبيا فكانت لديها مصالح في الكونغو الديمقراطية من خلال تواجد المعادن الأولية، بالإضافة إلى ذلك رغبتها في تحويل مياه نهر الكونغو إليها عبر أنغولا.

قائمة المراجع:

1/ باللغة العربية:

الشيماء علي عبد العزيز، الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، جانفي 2001.

عبد الله الأشعل،" صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات الكبرى"، السياسة الدولية، العدد 134،(أكتوبر 1998).

ماجدة الجندى و محمد قنديل، " مستقبل أوغندى السياسي في شرق إفريقيا"، السياسة الدولية، ع.87(جوان 1979).

محمد عيسى الشرقاوي، " التحرك الصيني في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 72، افريل 1983.

روزا أسماعيلوفا، المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية....هل يمكن حلها؟، ترجمة مصطفى الرزاز(القاهرة: دار الثقافة الجديدة،2001).

2/ باللغة الأجنبية:

Collier Paul, " Economic Causes Of Civil Conflict And Their Implications For Policy", Washington, D. C.: The World Bank. Internet Document:

Http://www.worldbank.org/research/conflict/papers/civilconflict.htm

[56]– تعتبر حركة " يونيتا" تنظيم إثني تعبر عن إثنية " الاوفيمبوندو".

(16/11.1010).

Congo-Kinshasa",<www.tlfq.ulaval.,ca/axl/afrique/czaire.htm.>,

25-09-1999 , (2010/11/11).

Daniel Bon, "French Intervention In Africa: Dependency Or Decolonization, Africa Today, Vol.45, No.60,(2004)

David Birmingham, Kwame Nkrumah: The Father Of African Nationalisme, (London, 1998)

Djerad Abdelaziz, Dualité Du Monde Arabe, (Alger: ENAL Office Des Publication Universitaires,1987)

F. Ugboaj Ohaegbulam, "The United States And Africa After The Cold War " ,Africa Today,Vol.55,No.15, (2001)

Holger Stritzel," Towards A Theory Of Securitization: Copenhagen And Beyond", European Journal Of International Relations, (2007)

Jewsiewicki Bogumil , Les Pratiques Et L'idéologie De L'ethnicité Au Zaïre; Quelques Réflexions Historiques (Indiana Universtiy Press,1984)

John Burton, World Society, (London: Cambridge University Press, 1980).

Mely Caballero Anthony And Others, Non-Traditional Security In Asia, (England: Ashgate Publishing Limited, 2006).

M. Martin, History of Central Africa: The Contemporary Years since 1960 (London: Longman, 1998).

M. Nduru, "Rights: Uganda and Congo in Sights of Global Criminal Court," Inter Press Service English News Wire, January 31, 2005.

Patrick Chabal and Jean-Pascal Daloz, Africa Works: Disorder As Political Instrument (Oxford: James Currey, 1999),

Peter J. Schraeder, "Cold War To Cold Peace: Explaining U.S.-French Competition In Francophone Africa," Political Science Quarterly, Vol.115, No.3 (2000)

Richards Paul, Fighting For The Rain Forest: War, Youth And Resources In Sierra Leone, (London, 1999)

Thomas Schelling, Stratégie Du Conflit, Traduit Par Raymond Manicacci, (Paris: Universitaire De France, 1980)

Thomas Turner, The Kabilas' Congo, Current History, Vol.100, N°.645, (May 2004).

Reports:

Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo. Internet document:

http://www.un.org/News/dh/latest/drcongo.htm , (16/11/1010).

Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo. Internet document:

http://www.un.org/News/dh/latest/drcongo.htm (16/11/1010).

Ninth Report of the Secretary-General on the United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of the Congo," New York: UN Documents, (2001).p.55.

Ropert Lowry, "Uganda three-Sided War of Attrition", Jane Defence Weekly, Vol. 26, N°.13, (25 sep1996)